سياسة «دعم» الفلسطينيين

المنظمات غير الحكومية وصناعةُ العَطْف

. غـــــادة الكرمي * .

اجتذبت الانتخاباتُ الفلسطينيةُ التي جرتْ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ اهتمامًا غربيّاً لافتًا. فلقد عَلّق عليها السياسيون والإعلاميون الغربيون، وتناولوها بالتمحيص الدقيق، وكأنّها انتخاباتٌ أَجْراها شعبٌ حرٌّ في دولته الحرّة! غير أنّ الحقيقة، طبعًا، هي أنّه ليست هناك دولةٌ ولا حريةٌ. فلماذا إذن كلُّ ذلك الاهتمام الغربي بهذه الانتخابات التي جَرَتْ في ظلّ احتلالٍ عسكري، وبواسطةِ شعب يتحكّم المحتلُّ بكلِّ خطوةٍ من خطواته؟ الجواب بالنسبة إلى الفلسطينيين واضح: إنّهم يريدون أن يَنْتخبوا ممثّلين يحسّنون حياتَهم. وأما الغرب، ولا سيّما أعضاءُ «اللجنة الرباعية،» فإنّ حماسَهم لن يكون حقيقيّاً إلاّ إذا كانت الانتخاباتُ مقدّمةً لحصول الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال على دولةٍ سيدةٍ مستقلّةٍ حقيقية

واستنادًا إلى شواهدَ سابقة، يرجَّح أن يكون الساسةُ الغربيون منخرطين هنا في انحرافٍ جديد عن مواجهة المشكلة الحقيقية، ألا وهي إنهاءُ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، لا كيفية تصرّف الفلسطينيين في الانتخابات مثلاً! ولكنْ يبدو أنّ القوى الغربية وَجَدتْ أنّه من الأسهل لها أن تتعاطى مع الشؤون الفلسطينية في مَعْزلٍ عن الاحتلال الإسرائيلي، لأنّ احتمالَ نهاية هذا الاحتلال أمر يَدْفع إلى اليأس الشديد وهذه المقاربة، التي باتت معيارَ التعامل الغربي مع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، تَجِدُ مثالاً صارخًا لها في كيفية توزيع المعونات الدولية على الفلسطينيين فالحال أنّ سخاءَ المانحين تجاه الاقتصاد الفلسطيني المُفْقَر مذهِلٌ، ومذهلٌ أيضًا عجزُهم عن التعامل مع مُسبِّب هذا الإفقار ـ وأعني الاحتلالَ الإسرائيلي وهذا التناقضُ الرئيسي هو في أساس كلِّ المساعدات الدولية إلى الفلسطينيين، أيّاً كان نُبْلُ حوافز المانحين.

والحقّ أنّ سِجِلَّ تقديم المعونات إلى الفلسطينيين مثيرٌ للإعجاب. ففي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥، مثلاً، عُقد اجتماعان في لِندن لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وقد ناقش مؤتمرٌ المستثمرين في القطاع الخاصّ وسائلَ تعزيز الاقتصاد في المناطق المحتلة، متابعًا في ذلك لقاءً كان قد عُقِد قبل أسبوع لوزراء ماليةِ الدول السبع الكبرى وتَعَهَّدَ بدعم الفلسطينيين، مُعْلنًا أنّ «التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وغزّة عنصرٌ لا غنى عنه للسلام الدائم في المنطقة.» وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ وَعَدتْ قمةُ الثماني الكبار في غلن إيجلز السلطةَ الفلسطينيةَ بثلاثة بلايين دولار سنويّاً، وعلى امتداد ثلاثة أعوام. وفي آذار (مارس) القادم، ستقرِّر الدولُ المانحةُ المخصّصاتِ المقدّمةَ إلى السلطة الفلسطينية.

وسطَ هذه الفورة المفرطة من التمويل الدولي للفلسطينيين، ما هو دورُ هذه المساعدات في خضمّ الاحتلال الكولونيالي؟

حين كنتُ أعمل في رام الله السنةَ الماضية شاهدتُ بأمّ عيني ما يعنيه التهرُّبُ من هذا السؤال على أرض الواقع. فلقد رأيتُ المكانَ طافحًا بـ «فاعلي الخير» من كلّ جنسيّة والحال أنّ «العطف» على الفلسطينيين قد بات اليومَ صناعةً كبرى، وغدًا هدفًا في حدِّ ذاته؛ ذلك أنّ الغائبَ بشكلٍ مذهل عن هذه النشاطات هو أخذُ **سياقها السياسي** في الاعتبار. فالمساعدات الدولية تصل الفلسطينيين في العادة إمّا مباشرةً إلى السلطة الفلسطينية، أو عبر عددٍ من المنظّمات الدولية غير الحكومية. وهذه الأخيرة كثيرةٌ جدّاً في

* ـ كاتبة فلسطينية مقيمة في لندن كانت حتى تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ مستشارةً للسلطة الفلسطينية في مجال المعلومات وقد أُرسل المقالُ إلى الآداب قبل يومٍ واحدٍ من فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية (الآداب)

المساعدات الدولية جعلتْ من الاحتلال عملاً مـجّانيًا، إذْ أصلحت الدمـارَ الذي سـبّبه! (الصورة مطار غزّة، مدمّرًا)

فلسطين، وقد قُدِّر عددُها عامَ ٢٠٠٣ في رام الله وحدَها بـ ٣٨ منظمة، وبستّين منظمةً في أراضي السلطة! كما أنّها تموّل ثمانين منظمةً فلسطينيةً غيرَ حكومية، فضلاً عن مئاتِ المشاريع.

والحقّ أنّ هذه العملية ليست حميدةً تمامًا، إذ نَمَتْ في ظلّها عمليةٌ معقّدةٌ وذاتُ تبعاتٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ تُطاول الفلسطينيين بشكلٍ واسع. فلقد تمّ «خطفُ» أكثرِ الفلسطينيين علْمًا، وأعظمِهم إمكانيات، من أجل العمل في خدمة المنظّمات غير الحكومية، فازداد ابتعادُهم عن الفئات الأقلّ حظوةً في المجتمع. وهكذا نشأتْ طبقةٌ جديدةٌ من الخبراء والمحترفين الفلسطينيين في صفوف المنظّمات غير الحكومية، وجرى امتصاصُ طاقاتهم في مشاريعَ لا تَعْكس ـ بالضرورة ـ الأولويّاتِ الفلسطينيةَ

والحال أنّ حاجةَ المنظّمات الفلسطينية غيرِ الحكومية إلى استمرار حصولها على التمويل غالبًا ما يُجْبرها على صياغةِ أجنداتها لكي تلائم أجنداتِ المانحين، وأحيانًا ضدّ قناعات تلك المنظّمات. ففي العام ٢٠٠٤ مثلاً أصرّت الوكالةُ الأميركية للتنمية العالمية USAID على أن تتعهّدَ المنظماتُ الفلسطينيةُ غيرُ الحكومية بعدم دعم كلّ ما له «ارتباطاتٌ إرهابيةٌ،» وذلك كشرطٍ لحصول هذه المنظّمات على تمويلٍ جديد. وفي العام ٢٠٠٢ كان المموّلون الأجانب قد طالبوا المنظّمات غيرَ الحكومية بأنْ تدين «العنفَ» الفلسطيني ضدّ المدنيين الإسرائيليين. وبلغت الفجاجةُ بالاتحاد الأوروبي مؤخّرًا (كانون الأول ٢٠٠٦) أن هَدَّدَ بوقف كلّ الدعم المالي للسلطة الفلسطينية إذا جاءت الانتخاباتُ الفلسطينيةُ بالأحزاب المناضلة (والمقصود «حماس» فعليّاً) إلى السلطة. ووجّهتِ الولاياتُ المتحدةُ تهديدًا مماثلاً. غير أنّ هذا الضغط العلني ليس هو المعيارَ السائدَ في فلسطين: فالحال أنّ الأشيعَ في هذا المجال هو الأشكالُ الأقلُّ فجاجةً من الضغط الأجنبي لتقديم التمويل. ولمّا كانت المنظماتُ غيرُ الحكومية مَجْدولةً جَدْلاً في نسيج الحياة الأكاديمية والسياسية في فلسطين، فإنّ ذلك سيؤثّر لا محالةَ في تشكيل الوعي الفلسطيني وفي صياغةِ عمليةِ اتّخاذِ القراراتِ الفلسطينية أيضًا

لقد ظَنّ المجتمعُ الدولي أنّ أوسلو سيقود إلى نشوء دولةٍ فلسطينية مستقلّة فانصبّت المعوناتُ الدوليةُ لدعم السلطة الفلسطينية الوليدة، ولإعادة تشييد البنى التحتية الفلسطينية التي دمّرها الاحتلالُ الإسرائيلي طوال عقود، وللمساعدة في تنمية الأراضي الفلسطينيةِ المحتلّة. وابتداءً من سنة ١٩٩٥ صُرِفَ ما مجموعُه ٧ بلايين دولار على هذا المشروع، وأُغْدِقت الوعودُ بالمزيد عَقِبَ الانسحاب الإسرائيلي من غزّة في آب (أغسطس) الماضي وتَكْمن وراءَ كلّ هذه المعونات فرضيةٌ تقول بأنّ الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية هو الهدفُ النهائيُّ المرغوب، وإنّ الفلسطينيين قد يَحْتاجون إلى المساعدة من أجل الاستعداد لإنشاء الدولة. ولهذا فإنّ كثيرًا من المعونات الدولية حتى العام ٢٠٠٠ توجّهتْ إلى مشاريعَ تساعد على بناء الدولة وعلى تعزيز خلق «مناخٍ إيجابي» لمفاوضات السلام

غير أنّ الانتفاضة الثانية التي اندلعتْ في أيلول (سبتمبر) من ذلك العام أَوقفتْ تلك السيرورةَ بشكلٍ دراماتيكي، فأُجبِرَ المانحون على نقلِ تمويلهم من مشروعات «بناء الدولة» إلى «الدعم الطارئ» emergency support الذي بَلَغَ الآن بليونَ دولار سنويّاً ويتحمّل الاتحادُ الأوروبي والدولُ الأعضاء فيه القسمَ الأعظمَ من هذا العبء المالي، ولكنّ الولايات المتحدة تُسْهم هي أيضًا في جزء منه (وإنْ أقلّ كثيرًا ممّا تعطيه إلى إسرائيل) كما أنّ الدولَ العربية قَدّمت الدعمَ هي الأخرى، وأَنقذت السلطةَ الفلسطينيةَ من الانهيار. الجديرُ ذكرُه أنّ معظم المعونات هي لأعمال الإغاثة الإنسانية، ولإعادة بناء البنى التحتية الأساسية التي دمّرتْها الاعتداءاتُ العسكريةُ الإسرائيلية

المنظمات غير الحكومية تمتصّ طاقات الفلسطينيين في مشاريع لا تَعْكس - بالضرورة - الأولوياتِ الفلسطينية

إنّ فلسطينيي المناطق المحتلّة هم اليومَ أعظمُ المتلقّين، كـأفـراد، للمـعـونات الأجنبية الإنسانية في العالم! فبحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٤، يعاني هؤلاء الفلسطينيون «أسوأَ انخفاضٍ اقتصادي في التاريخ الحديث.» إذ إنّ ٧٥٪ منهم مُفْقرون، ومعدّلات البطالة بلغتْ ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪ في غزة، وما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ في الضفة الغربية. ومن دون الدعم الخارجي لن تستطيع البنى التحتيةُ، ولا الخدماتُ الأساسيةُ الفلسطينية، أن تَصْمد. فبعد أن سُلِب الفلسطينيون من أراضيهم الزراعية، وبعد أن دَمّرتْ سياسةُ إغلاق الحدود الإسرائيلية الصناعةَ والتجارةَ الفلسطينيّتيْن، مخلّفةً أعدادًا متزايدة من الفلسطينيتيْن بلا عملٍ داخلَ إسرائيل (التي تخطّط لإنهاء الاعتماد على العمالة الفلسطينية كلّها في العام ٢٠٠٨)، لم يعد للفلسطينيين - عمليّاً - أيُّ مصادر مستقلّة للعيش ونتيجةً لذلك، تعاني المناطقُ الفلسطينية حالاً من التفكّك الاجتماعي والسياسي المتزايد لم تَشْهدْه منذ النكبة عامَ ٤٨.

والحقّ أنّ أسباب هذا الوضع البائس يَعْرفها المانحون جيّدًا. فقد أقرّ البنكُ الدولي بأنّه «ما دامت شبكةُ المعاملات الاقتصادية الفلسطينية ممزّقةً بسبب أعمال الإغلاق الإسرائيلية، فإنّ المستثمرين سيَبْقون بعيدين، ولن تكون المحافظةُ على المكاسب القصيرةِ المدى أمرًا ممكنًا.» وفي مؤتمرٍ للمنظّمات غير الحكومية حَضَرْتُه في رام الله في تموز (يوليو) الماضي، اعترف نايْجِلْ روبرتس، وهو ممثّلُ البنك الدولي، بأنّ الاحتلال الإسرائيلي **هو** المشكلة ولاحقًا، أسَرّ لي مانحون أوروبيون عديدون بوجهةِ نظرٍ مماثلة لكنّ التمويل مستمرّ، وكأنّ العالم بأسره يعتقد أنّ الفلسطينيين ليسوا ضحايا سياسة إسرائيلية متعمَّدة تُمْكن مواجهتُها، وإنّما ضحايا كارثةٍ طبيعيةٍ لا تُمْكن مواجهتُها!

وفي خضمِّ احتلالٍ فظٍّ يَحْرم الفلسطينيين أرضَهم ومواردَهم (بل وأضيفَ ١٢،٨٠٠ مستوطن جديد هذا العام)، ويَحْبسهم في غيتوات، ويتحكّم في أبعاد حياتهم كلِّها، ما يجب أن يكون منطقُ المساعدات الدولية؟ لا شكّ أنّ أعمال الإغاثة الطوارئية مهمّةٌ لبقاء الفلسطينيين أحياءً، ولا يُمْكن وقفُها بخفّة. ولكنْ ألا يَنْبغي أن يتمّ التصدّي، في الوقت نفسه، **لجَذْر المشكلة**، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي؟ فما لم يتمّ ذلك فستصبح المساعداتُ الدوليةُ رديفةً - فحسبُ - للاحتلال!

إنّ المانحين الدوليين، حين يَدْفعون الأموالَ دون أيّة شروط، إنّما يُعْفون إسرائيلَ من التزاماتها وفقًا للقانون الدولي. ذلك أنّ إسرائيل مسؤولةٌ بموجب هذا القانون، وبوصفها «قوةً محتلّةً،» عن تقديم المساعداتِ والخدماتِ إلى الشعب الفلسطيني. وعلى المانحين، بوصفهم أطرافًا متعاقدةً ذاتَ ثِقَلٍ في اتفاقيات جنيف، أن يَضْمنوا تطبيقَ إسرائيل لهذا القانون. لكنّ شيئًا من ذلك لم يَحْدث، بل جعلت المساعداتُ الدوليةُ من الاحتلال عملاً مجّانيًا، لا يكلّف المحتلَّ شيئًا؛ وهذا ما يَظْهر في إصلاح الدمار البنيوي الذي سبّبه الاحتلالُ (مثل إصلاح مطار غزّة الذي دمّرتْه إسرائيل عامَ ٢٠٠٢ وكلّفتْ إعادةُ إعماره الاتحادَ الأوروبيّ بليونَ دولار)، وفي التلطيف من آثاره الاجتماعية الاقتصادية. بل إنّ المعونات الدولية أثّرتِ الاقتصادَ الإسرائيلي في حقيقة الأمر، إذ بحسب «مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية» UNCTAD، فإنّه من أصلِ كلِّ دولارٍ يُنْتَجُ في المناطق المحتلّة يعود ما نسبتُه ٤٥٪ إلى إسرائيل!

وإذا وَضَعْنا جانبًا النقدَ الذي وَجّهَه الاتحادُ الأوروبي مؤخّرًا إلى سياسات إسرائيل في القدس الشرقية (وهو نقدٌ سرعان ما خفّ التشديدُ عليه)، فإنّ المانحين لم يَبْذلوا أيَّ مسعًى جديّ لتحدّي أعمال إسرائيل، بل ولا لمطالبتِها بالتعويض عن الدمار الذي لَحِقَ بالمشروعات الفلسطينية التي كانوا قد موّلوها بأنفسهم! بدلاً من

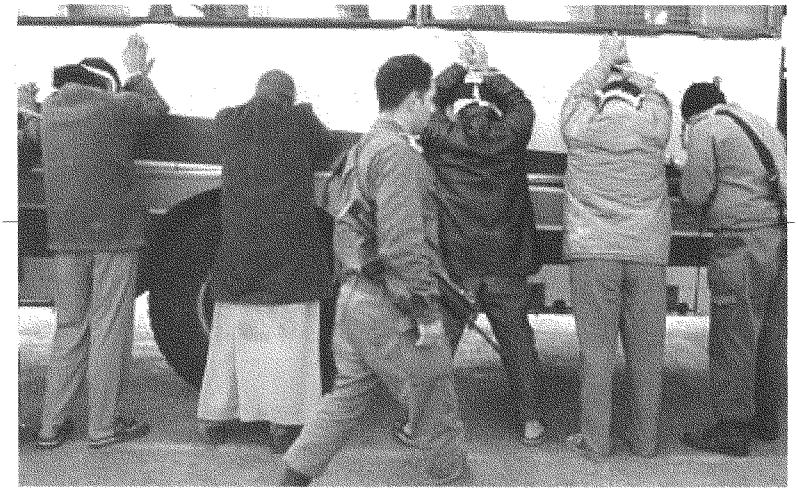

المعونات الدولية توجّه الفلسطينيين إلى التركيز على التعامل مع مشاكلهم اليومية، بدلاً من النضال ضدّ النظام المسؤول عن تفتيت مجتمعهم

ذلك تسارعتْ عملية إعداد الفلسطينيين لـ «دولةٍ» على الطراز العربي. كما تضاعفتْ مشاريعُ «الدمقرطة» و«الإصلاح» و«بناء القدرة» (وغير ذلك من الكلمات الطنّانة الرنّانة المستورَدة) الموَّلةُ أجنبيّاً ولا شكّ في أنّه كان يُنْظَر إلى الانتخابات الفلسطينية الأخيرة كوسيلة إلى الهدف نفسه غير أنّ ذلك كلّه يصبح ممارسةً كلبيّةً في غياب الدولة الفلسطينية الحقيقية، أو غياب أيّ أملٍ في قيامها. إنّ جهود المانحين من أجل ضمان قدرةِ قوات الأمن الفلسطينية على محاربة «الإرهاب» (أيْ مقاومةِ الاحتلال)، وضمان مقاطعةِ كلّ طرفٍ يُعتبر متبنّيًا لهذا الإرهاب، في الوقت الذي يغتال فيه الجيشُ الإسرائيليُّ الفلسطينيين بلا هوادة ويَقْصفُهم ويدمِّرُ بيوتَهم أقول إنّ جهود المانحين تلك ليست كلبيةً فقط بل ولاأخلاقيةً أيضًا!

إنّ المانحين الدوليين، بتركيزهم على آثار الاحتلال بدلاً من إنهاء الاحتلال نفسه، قد حَوّلوا الصراعَ إلى تدافُعٍ فلسطيني داخليّ من أجل البقاء الاقتصادي ـ الاجتماعي. وبالمِثْل، فإنّ الساسة الغربيين، بتركيزهم على الانتخابات الفلسطينية مثلاً دون النظر إلى **سياسات إسرائيل**، يتهرّبون من مسؤولياتهم. والأسوأ من ذلك أنّهم يُبْعدون الفلسطينيين عن نضالهم الوطني. ذلك أنّ المعونات الدولية توجّه الفلسطينيين إلى التركيز على التعامل مع مشاكلهم اليومية، وخاصةً تلك الناجمة عن منع تنقُّلهم داخل فلسطين، بدلاً من أن يتوجّهوا إلى النضال ضدّ النظام المسؤول عن حال التفتيت الشاملة لمجتمعهم وهذا الأمر لن يؤدّي إلاّ إلى مساعدة إسرائيل على فرض شروطها النهائية عليهم. فإذا كان الهدفُ النهائيُّ هو حقّاً خلقَ دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلّةٍ قابلةٍ للحياة، على ما يواصِلُ بوش وبلير و«اللجنةُ الرباعية» إخبارَنا، فإنّ الخُطوةَ الأولى باتّجاه ذلك الهدف يجب أن تكون إنهاءَ الاحتلال الإسرائيلي وكلُّ ما دون ذلك إنّما هو تلاعبٌ قاسٍ بآمالِ الفلسطينيين في قيامِ دولتهم

لندن

في العدد القادم من الآداب:

- **رفعت السعيد: الحركة الشيوعية العربية (٧)**
- **عبد المالك أشهبون: البداية الروائية واستشراف المكان المتخيَّل**
- **الشباب العربي والمشاركة السياسية (٣): الأردن (ملف من إعداد هشام البستاني)**